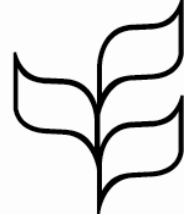


Distr.
LIMITED

CBD/WG2020/2/L.2/Add.1
28 February 2020

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي



الاجتماع الثاني

روما، 24-29 فبراير/شباط 2020

أدوات وحلول للتنفيذ والتعميم

مشروع توصية مقدم من الرئيسين المشاركين

النقاط الشاملة والاقتراحات المقدمة

- 1- لوحظ أن العمليات التقنية الجارية تعمل على تحقيق العديد من الأهداف الواردة في القسم دال(ج)، لكي تنظر فيها في نهاية المطاف الهيئة الفرعية للتنفيذ في اجتماعها الثالث، وسيكون من المفيد عدم استباق هذا العمل.
- 2- واقترح دمج الأهداف 12-14 في هدف واحد يكون نصه كما يلي:
تعميم التنوع البيولوجي في التخطيط الوطني والمحلي، وعمليات التنمية، واستراتيجيات وحسابات الحد من الفقر، وضمان تحديد خدمات النظم الإيكولوجية وتقييمها بحلول عام 2030 وتطبيق تقييمات بيئية استراتيجية شاملة للتنوع البيولوجي وتقييمات الأثر البيئي تطبيقاً شاملاً.
- 3- واقترح أيضاً التقريب بين الهدفين 14 و17، أو ربما دمجهما.
- 12- إصلاح الحوافز، وإلغاء الإعانات التي تضر أكثر بالتنوع البيولوجي، وضمان أن تكون الحوافز، بما في ذلك الحوافز الاقتصادية والتنظيمية العامة والخاصة، إما إيجابية أو محايدة للتنوع البيولوجي، بحلول عام 2030.

1-12 ملخص الرئيسين المشاركين للمناقشة المتعلقة بالهدف 12

- 1- أعرب الكثيرون عن دعمهم العام لهذا الهدف. وقيل إن الهدف يجب أن يتسم بقوة أكبر وألا يتراجع في الطموح وراء الهدف 3 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي. ولاحظ آخرون أن إلغاء جميع الإعانات الضارة خلال عقد من الزمان لم يكن واقعياً.
- 2- واقترح أن يأخذ الهدف في الاعتبار الظروف الاقتصادية الوطنية، وبغية تحقيق الدعم المتبادل، العمليات الدولية الأخرى. وفي هذا الصدد، يمكن استخدام الصيغة الواردة في الهدف 3 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي.
- 3- وأشير إلى أنه يتعين توضيح أن الغرض من الهدف هو المساعدة في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام.
- 4- كما أُشير إلى أنه يمكن النظر في صيغة الغاية 2 من النهج الاستراتيجي طويل الأجل بشأن التعميم، الذي يعمل على وضعه حالياً الفريق الاستشاري غير الرسمي المعني بالتعميم.

- 5- وجرى التأكيد على الحاجة إلى تعزيز تدابير حافزة إيجابية لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام. واقترح أيضا أنه يتعين إعادة توجيه الموارد التي تم توفيرها عن طريق التصدي للإعانات الضارة، كخيار طويل الأجل، أو إعادة تحديد الغرض منها وتحويلها لهذا الغرض.
- 6- ويتعين وضع إرشادات لكي يتسم الهدف بقدر أكبر من العملية وأن يكون أكثر توجهًا نحو العمل، على سبيل المثال بشأن الآليات الفعالة أو النهج التنظيمية، أو بشأن ما يجعل الإعانة ضارة للتنوع البيولوجي وكيفية قياسها. ويتعين أن يتضمن الهدف مرحلة تحديد.
- 7- ويتطلب تنفيذ الهدف اتباع نهج على نطاق الحكومة بأكملها، وإشراك الوزارات الأخرى.
- 8- ويجب أن تكون التحولات الناجمة عن عملية إصلاح الحوافز عادلة.
- 9- ويلزم تسخير أوجه التآزر مع الأهداف ذات الصلة في إطار أهداف التنمية المستدامة.
- 10- واقترح البعض الإحالة إلى قطاعات محددة مثل الزراعة ومصايد الأسماك، وذلك بسبب العمليات الجارية الأخرى، مثل المفاوضات الجارية في إطار خطة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية، بينما فضل آخرون عدم القيام بذلك.
- 11- وشكك البعض في إدراج الحوافز الخاصة، لأنه سيكون خارج اختصاص الأطراف، في حين أبرز آخرون أهمية القطاع الخاص.
- 12- واقترح أن ينصب تركيز هذا الهدف على الإعانات الضارة، وليس فقط الإعانات 'الأكثر' ضرراً.

2-12 اقتراحات بشأن صياغة النص

- 1- إصلاح الحوافز، وإلغاء الإعانات التي تضر أكثر بالتنوع البيولوجي، وضمان أن تكون الحوافز، بما في ذلك الحوافز الاقتصادية والتنظيمية العامة والخاصة، إما إيجابية أو محايدة للتنوع البيولوجي، بحلول عام 2030.
- 2- إصلاح الحوافز، وإلغاء الإعانات التي تضر أكثر بالتنوع البيولوجي، مع تعزيز الحوافز الإيجابية لتشجيع الحفاظ والاستخدام المستدام عن طريق ضمان أن بحلول 2030 الحوافز الاقتصادية والتنظيمية العامة والخاصة، إما محايدة أو إيجابية للتنوع البيولوجي بحلول عام 2030.
- 3- إصلاح أو إلغاء الحوافز، وإلغاء الإعانات التي تضر أكثر بالتنوع البيولوجي، وضمان أن تكون الحوافز، بما في ذلك الحوافز الاقتصادية والتنظيمية العامة والخاصة، إما إيجابية أو محايدة للتنوع البيولوجي، بحلول عام 2030.
- 4- تحديد وإصلاح وإلغاء الحوافز، بما في ذلك إلغاء الإعانات، التي تضر أكثر بالتنوع البيولوجي، وضمان إحراز تقدم سريع وأن تكون الحوافز الاقتصادية والتنظيمية العامة والخاصة، إما إيجابية أو محايدة للتنوع البيولوجي، بحلول عام 2030 كحد أقصى.
- 5- بما يتسق مع الالتزامات الدولية الأخرى، إصلاح الحوافز، وإلغاء الإعانات التي تضر أكثر بالتنوع البيولوجي، وضمان أن تكون الحوافز، بما في ذلك الحوافز الاقتصادية العامة والخاصة، إما إيجابية أو محايدة للتنوع البيولوجي، بحلول عام 2030.
- 6- تحديد وإصلاح الحوافز، بما في ذلك الإعانات، الضارة بالتنوع البيولوجي، ووضع وتطبيق الحوافز الإيجابية لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، بما يتسق وينسجم مع الالتزامات الدولية الأخرى ذات الصلة، بحلول عام 2030.
- 7- إصلاح الحوافز، وإلغاء الإعانات التي تضر أكثر بالتنوع البيولوجي، ولا سيما الإعانات المتعلقة بالزراعة ومصايد الأسماك، تمثيلاً مع الولايات النفاوضية لمنظمة التجارة العالمية، مع ضمان أن تكون الحوافز، بما في ذلك الحوافز الاقتصادية

والتنظيمية العامة والخاصة، إما إيجابية أو محايدة للتنوع البيولوجي، بحلول عام 2030 ويتم وضعها وتطبيقها بما يتسق مع الاتفاقية ووفقاً لأحكامها والالتزامات الدولية الأخرى ذات الصلة، مع مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية الوطنية.

ملحوظة: اقترح خيار الاستعاضة عن الأهداف 12 إلى 14 بهدف واحد (انظر الفقرة 2 أعلاه تحت عنوان "النقاط الشاملة والاقتراحات المقدمة")

8- إصلاح الحوافز، وإلغاء الإعانات التي تضر أكثر بالتنوع البيولوجي، وضمان أن تكون الحوافز، بما في ذلك الحوافز الاقتصادية والتنظيمية العامة والخاصة، إما إيجابية أو محايدة للتنوع البيولوجي، بحلول عام 2030، بما يتسق وينسجم مع الاتفاقية والالتزامات الدولية الأخرى ذات الصلة.

9- تحقيق تقدم كبير في تعميم الاعتبارات المتعلقة بالضرائب والميزانية والشؤون المالية، ولا سيما عن طريق إلغاء الحوافز أو التخلص التدريجي منها أو إصلاحها، بما في ذلك الإعانات، الضارة بالتنوع البيولوجي في القطاعات الاقتصادية الرئيسية، وعن طريق وضع وتطبيق حوافز إيجابية لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، بحلول عام 2030، بما يتسق وينسجم مع الاتفاقية والالتزامات الدولية الأخرى ذات الصلة، مع مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية الوطنية.

10- بحلول عام 2030، إلغاء الحوافز الضريبية والتنظيمية الضارة بالتنوع البيولوجي أو إعادة تحديد الغرض منها، واعتماد لوائح القطاع المالي التي تضمن أن تكون الحوافز، بما في ذلك تلك المتعلقة بالضرائب والتنظيم والشؤون المالية إيجابية أو محايدة للتنوع البيولوجي.

11- إصلاح أو إلغاء الإعانات الضارة بالتنوع البيولوجي، وضمان بحلول عام 2030 أن تكون الحوافز، بما في ذلك الحوافز الاقتصادية والتنظيمية العامة والخاصة، إيجابية لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام.

12- بحلول عام 2030، تحديد الحوافز الضريبية والتنظيمية والإعانات الضارة بالتنوع البيولوجي، وإصلاحها وإعادة توجيهها، للتأثير بشكل إيجابي على التنوع البيولوجي، مع عدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

13- إدراج قيم التنوع البيولوجي في التخطيط الوطني والمحلي وعمليات التنمية واستراتيجيات وحسابات الحد من الفقر، مع التأكد بحلول عام 2030 من تعميم قيم التنوع البيولوجي في جميع القطاعات وتطبيق عمليات التقييم البيئية الاستراتيجية الشاملة للتنوع البيولوجي وعمليات تقييم الأثر البيئي بشكل شامل.

1-13 ملخص الرئيسين المشاركين في المناقشة حول الهدف 13

1- كان هناك اقتراح بأنه يتعين تبسيط نص الهدف، حيث أنه لا يجوز أن تستخدم جميع الأطراف مختلف الصكوك المذكورة بالفعل أو التي يمكن الرجوع إليها. ويمكن أيضاً تقسيمها إلى هدفين.

2- وقد أحيط علماً بأن أحد أهداف النهج الاستراتيجي طويل الأجل بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني، والتي يجري تطويرها حالياً من جانب الفريق الاستشاري غير الرسمي المعني بتعميم مراعاة المنظور الجنساني، ينطوي على نفس اللغة وأن هذه الروابط المتصلة بالنهج الاستراتيجي طويل الأجل للتعميم يعين مراعاتها. ويمكن للنهج الاستراتيجي طويل الأجل المتعلق بالتعميم أن يدعم تنفيذ هدف بشأن التعميم في إطار التنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام 2020. كما أكد على أن التعميم ينبغي أن يكون أولوية رئيسية للإطار.

3- ويتعين الاستفادة من أوجه التآزر مع الأهداف المعنية في إطار أهداف التنمية المستدامة.

4- وتم اقتراح العناصر التالية لإدراجها في الهدف:

(أ) تعميم التنوع البيولوجي في قطاعات الإنتاج؛

(ب) دور الحكومات دون الوطنية؛

- (ج) استخدام ما يناسب من أدوات مثل عمليات التقييم البيئية الاستراتيجية وتقييم الأثر البيئي وحساب رأس المال الطبيعي، عند الاقتضاء؛
- (د) نُظم المحاسبة المالية لرأس المال الطبيعي؛
- (هـ) القيم المتنوعة لخدمات التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية؛
- (و) الدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية؛
- (ز) التأكد من تنفيذ مناهج تراعي الاعتبارات البيئية في مختلف القطاعات؛
- (ح) التأكد من إدراج قيم التنوع البيولوجي في المناهج على جميع المستويات، بما فيها المستوى العالي؛
- (ط) ينبغي أن يستند تقييم الأثر البيئي إلى المشاركة وأن يشمل الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والأوساط الأكاديمية والمستثمرين وقطاع الأعمال؛
- (ي) ينبغي النظر إلى مصطلح 'جميع القطاعات' بالمعنى الأوسع نطاقاً، بما في ذلك قطاعات مثل الصحة والتمويل والبنية التحتية مع مراعاة كيفية دمج ذلك في إطار الرصد.

2-13 اقتراحات بشأن صياغة النص

1- خيار للتقسيم إلى هدفين:

(أ) إدراج قيم التنوع البيولوجي في التخطيط والعمليات الإنمائية الوطنية والمحلية واستراتيجيات ونتائج الحد من الفقر والتعليم والصحة والحسابات، والتأكد بحلول عام 2030 من تعميم قيم التنوع البيولوجي من خلال تعميمها في جميع القطاعات.

(ب) تطبيق عمليات تقييم بيئية استراتيجية شاملة للتنوع البيولوجي وتقييم الأثر البيئي بشكل شامل بحلول عام 2030.

2- إدراج قيم التنوع البيولوجي في تخطيط السياسات الوطنية والمحلية وعمليات وتخطيط التنمية واستراتيجيات الحد من الفقر وخطط عمل تغير المناخ ونظام الحسابات الوطنية وعمليات وضع الميزانية وإعداد التقارير والتأكد بحلول عام 2030 من تعميم قيم التنوع البيولوجي في جميع القطاعات وأن عمليات تقييم الآثار البيئية التي تشمل التنوع البيولوجي تُطبق بشكل شامل.

3- بحلول عام 2030، تقوم الحكومات الوطنية ودون الوطنية بدمج القيم المتنوعة للتنوع البيولوجي للتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطنية والمحلية وأنظمة إعداد التقارير، وعمليات التنمية واستراتيجيات وحسابات الحد من الفقر، مع التأكد بحلول عام 2030 من إدراج قيم التنوع البيولوجي في عبر جميع القطاعات الرئيسية وأن عمليات تقييم الآثار البيئية التي تشمل التنوع البيولوجي تُطبق بشكل شامل.

4- ملحوظة: اقترح خيار الاستعاضة عن الأهداف 12 إلى 14 بهدف واحد (انظر الفقرة 2 أعلاه تحت عنوان "النقاط الشاملة والاقتراحات المقدمة").

5- إدراج قيم التنوع البيولوجي في التخطيط الوطني والمحلي وعمليات التنمية واستراتيجيات وحسابات الحد من الفقر، مع التأكد بحلول عام 2030 من إدراج قيم التنوع البيولوجي في جميع القطاعات، وإجراء عمليات تقييم بيئية استراتيجية شاملة للتنوع البيولوجي وأن يتم الاضطلاع بالتقييمات البيئية الاستراتيجية الشاملة للتنوع البيولوجي وتقييمات الأثر البيئي في جميع المجالات ذات الصلة بتم تطبيقها بشكل شامل.

6- إدراج قيم التنوع البيولوجي في التخطيط الوطني والمحلي وعمليات التنمية واستراتيجيات الحد من الفقر ونُظم المحاسبة وتحويل المزايا البيئية إلى مزايا اقتصادية، وتعزيز سبل العيش في مناطق التنوع البيولوجي العالية من خلال تطوير حسابات القطاع الإيكولوجي، والتأكد بحلول عام 2030 من تعميم قيم التنوع البيولوجي في جميع القطاعات وتطبيق عمليات التقييم البيئية الاستراتيجية الشاملة للتنوع البيولوجي وعمليات تقييم الأثر البيئي بشكل شامل.

-7 هناك خياران:

(أ) إدراج قيم التنوع البيولوجي في تخطيط السياسات الوطنية والمحلية وعمليات التنمية واستراتيجيات وحسابات الحد من الفقر، والتأكد بحلول عام 2030 من تعميم قيم التنوع البيولوجي في جميع القطاعات وتطبيق عمليات التقييم البيئية الاستراتيجية الشاملة للتنوع البيولوجي وعمليات تقييم الأثر البيئي بشكل شامل.

أو

(ب) إدراج قيم التنوع البيولوجي في التخطيط الوطني والمحلي، وعمليات التنمية، واستراتيجيات وحسابات الحد من الفقر، حسب الاقتضاء، مع التأكد بحلول عام 2030 من تعميم قيم التنوع البيولوجي في جميع القطاعات وتطبيق عمليات التقييم البيئية الاستراتيجية الشاملة للتنوع البيولوجي وعمليات تقييم الأثر البيئي بشكل شامل بموجب القانون الدولي.

-8 بحلول عام 2030، إدراج تدرج قيم التنوع البيولوجي في التخطيط الوطني والمحلي، وعمليات التنمية، واستراتيجيات الحد من الفقر، والحسابات، وأدوات صنع القرار، بما في ذلك التأكد بحلول عام 2030 من تعميم قيم التنوع البيولوجي في جميع القطاعات، عمليات التقييم البيئية الاستراتيجية الشاملة للتنوع البيولوجي وعمليات تقييم الأثر البيئي تطبيق بشكل شامل.

-9 إدراج قيم التنوع البيولوجي بنسبة [100% من] صكوك التخطيط الوطنية ودون الوطنية والمحلية وعمليات التنمية واستراتيجيات وحسابات الحد من الفقر، مع التأكد بحلول عام 2030 من تعميم قيم التنوع البيولوجي في جميع القطاعات كعنصر هيكلي وأن يتم الاضطلاع بالتقييمات البيئية الاستراتيجية الشاملة للتنوع البيولوجي وتقييمات الأثر البيئي في جميع المجالات ذات الصلة يتم تطبيقها بشكل شامل.

-10 إدراج أهمية قيم التنوع البيولوجي في التخطيط الوطني والمحلي، وعمليات التنمية، واستراتيجيات وحسابات الحد من الفقر، والتأكد بحلول عام 2030 من تعميم قيم التنوع البيولوجي في جميع القطاعات وأن عمليات التقييم البيئية الاستراتيجية الشاملة للتنوع البيولوجي وعمليات تقييم الأثر البيئي، بما في ذلك الجوانب الثقافية والروحانية، يتم تطبيقها بشكل شامل.

-11 إدراج التنوع البيولوجي المتنوع والقيم الثقافية في التخطيط الوطني والمحلي وعمليات التنمية واستراتيجيات وحسابات الحد من الفقر، والتأكد بحلول عام 2030 من تعميم قيم التنوع البيولوجي في جميع القطاعات وأن عمليات التقييم البيئية الاستراتيجية الشاملة للتنوع البيولوجي وعمليات تقييم الأثر الثقافي والبيئي والاجتماعي يتم تطبيقها بشكل شامل.

-12 إدراج قيم التنوع البيولوجي في التخطيط الوطني والمحلي وعمليات التنمية الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله، واستراتيجيات وحسابات الحد من الفقر، مع التأكد بحلول عام 2030 من تعميم قيم التنوع البيولوجي في جميع القطاعات، وتطبيق تقييمات الأثر الاستراتيجي الاجتماعي والبيئي وحقوق الإنسان الشاملة للتنوع البيولوجي وتقييمات الأثر البيئي بشكل شامل مع المشاركة الهادفة والمستبصرة والفعالة لأصحاب المصلحة المعنيين.

-13 إدراج قيم متنوعة التنوع البيولوجي للتنوع البيولوجي في التخطيط الوطني والمحلي، وعمليات التنمية، واستراتيجيات الحد من الفقر، وأنظمة المحاسبة، والتخطيط المكاني وعمليات حسابات صنع القرار الأخرى، مع التأكد بحلول عام 2030 من تعميم قيم قيم التنوع البيولوجي في جميع القطاعات وأن التنوع البيولوجي وتطبيق التقييمات البيئية الاستراتيجية الشاملة للتنوع البيولوجي وتقييمات الأثر البيئي بشكل شامل.

-14 إصلاح القطاعات الاقتصادية نحو الممارسات المستدامة، بما في ذلك مع سلاسل الإمدادات الوطنية وعبر الوطنية، وبحلول عام 2030، تحقيق خفض بنسبة [50%] على الأقل، في الآثار السلبية على التنوع البيولوجي

1-14 ملخص الرئيسين المشاركين بشأن المناقشة حول الهدف 14

-1 أعرب الكثيرون عن تأييد هذا الهدف، مع الإشارة إلى أهمية إدراج القضايا الاقتصادية والتجارية في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 من أجل تحقيق الاستدامة، بما في ذلك على مدى سلاسل الإمدادات. وفي هذا الصدد،

أشير إلى التقييم العالمي الذي أجراه المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.

2- وحتى يكون هذا الهدف عمليا على نحو أكبر وموجها نحو العمل، لوحظ أن بعض المفاهيم تحتاج إلى التوضيح، مثلا معنى "القطاع الاقتصادي" أو ما هي القطاعات التي يشير إليها الهدف، أو ما هي الآثار السلبية على التنوع البيولوجي. ونظرا لعدم الوضوح، قد يصعب إحراز تقدم في القياس من الناحية الكمية.

3- ولوحظ أن هذا الهدف يمكن تقريبه مع الهدف 17، وأن الاثنين يمكن دمجهما معا، في ضوء الموضوع المرتبط ارتباطا وثيقا.

4- واقترح أيضا أن الهدف 14 متكررا مقابل الهدفين 12 و13 وأن الثلاثة أهداف يمكن استبدالها بهدف واحد (انظر أعلاه).

5- ولوحظ أن العملية التي تقودها الأطراف لا يمكن أن تكلف القطاع الخاص بمهام وأن صياغة الهدف تحتاج إلى التغيير وفقا لذلك.

6- واقترحت العناصر التالية لإدراجها في الهدف:

- (أ) مفهوم الاقتصاد التدويري، بما في ذلك النظر في دورة حياة المنتجات والخدمات، والممارسات المستدامة الأخرى؛
- (ب) دور القطاع المالي أو النظام المالي؛
- (ج) الحاجة إلى القياس والرصد والإبلاغ عن تبعيات التنوع البيولوجي، ومخاطر الأعمال التجارية وآثارها، بما في ذلك على مدى سلاسل الإمدادات؛
- (د) القيود المتعلقة بالتجارة في اتخاذ إجراءات بشأن سلاسل الإمدادات الدولية.
- (هـ) الدفع مقابل خدمات النظام البيئي؛
- (و) تقاسم المنافع.

7- واقترح أن القطاعات المختلفة لديها مسؤوليات مختلفة فيما يتعلق بهذا الهدف.

8- وذكر البعض أن الهدف المتمثل في 50 في المائة ليس طموحا بالكاف، على الرغم من أنه قد يكون واقعا بحلول عام 2030.

14-2 اقتراحات بشأن صياغة النص

1- إصلاح تعزيز التعاون لتيسير الإصلاحات في القطاعات الاقتصادية نحو الممارسات المستدامة، بما في ذلك مع سلاسل الإمدادات الوطنية وعبر الوطنية لديها، حسب الاقتضاء، مع التأكد بحلول عام 2030 من تحقيق خفض بنسبة [50%] على الأقل، في الآثار السلبية على التنوع البيولوجي.["]

2- دعم القطاعات والهيئات في الانتقال نحو الممارسات المستدامة واقتصاد تدويري، بما في ذلك بجانب سلاسل الإمدادات الوطنية وعبر الوطنية لديها، عن طريق دمج معلومات الاستدامة في دورة إبلاغها، مع تحقيق خفض بنسبة [X%] على الأقل في الآثار السلبية على التنوع البيولوجي بحلول عام 2030.

3- ملحوظة: اقترح خيار الاستعاضة عن الأهداف 12 إلى 14 بهدف واحد (انظر الفقرة 2 أعلاه تحت عنوان "النقاط الشاملة والاقتراحات المقدمة").

- 4- تعزيز الممارسات المستدامة لقطاع الإنتاج والقطاع الخاص على مدى دورة حياة المنتجات والخدمات، مع تحقيق بحلول عام 2030 خفض بنسبة [50 في المائة] على الأقل في الآثار السلبية على التنوع البيولوجي؛
- 5- النهوض بتعزيز واعتماد الممارسات المستدامة لإصلاح جميع القطاعات الاقتصادية نحو الممارسات المستدامة، بما في ذلك مع سلاسل الإمدادات الوطنية وعبر الوطنية لديها، وبحلول عام 2030، تحقيق خفض بنسبة [50%] على الأقل، في الآثار السلبية على التنوع البيولوجي؛
- 6- إصلاح القطاعات الاقتصادية الوطنية والإقليمية والدولية، ونماذج الأعمال التجارية وسلاسل الإمدادات من أجل إدراج المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية، والتقسيم العادل والمنصف للمنافع والممارسات المستدامة الأخرى، وبحلول عام 2030، تحقيق خفض بنسبة [50%] على الأقل، في الآثار السلبية على التنوع البيولوجي، وزيادة كبيرة في المنافع المتقاسمة وحوافز إيجابية يمكن بيانها لغرض حفظ التنوع البيولوجي؛
- 7- إصلاح القطاعات الاقتصادية الوطنية والإقليمية والدولية، ونماذج الأعمال التجارية وسلاسل الإمدادات من أجل إدراج المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية ووظائف النظم الإيكولوجية، والتقسيم العادل والمنصف للمنافع والممارسات المستدامة الأخرى، وتحقيق خفض بنسبة [50%] على الأقل بحلول عام 2030، في الآثار السلبية على التنوع البيولوجي، وزيادة كبيرة في المنافع المتقاسمة وحوافز إيجابية يمكن بيانها لغرض حفظ التنوع البيولوجي؛
- 8- بحلول عام 2030، إصلاح تعتمد القطاعات الاقتصادية الإنتاجية نحو الممارسات المستدامة، بما في ذلك مع سلاسل قيم الإمدادات الوطنية وعبر الوطنية لديها، وتحقيق خفض بنسبة [50%] على الأقل بحلول عام 2030، في خفض بصمتها الإيكولوجية [بما لا يقل عن X%]؛
- 9- بحلول عام 2030، تتخذ الحكومات والأعمال التجارية وأصحاب المصلحة إجراءات لتعزيز اقتصاد تدويري وتجنب وتفادي الآثار السلبية على التنوع البيولوجي وعلى سلاسل إمداداتها الوطنية وعبر الوطنية؛
- 10- تحديد وقياس والإبلاغ عن أثر مؤسسات القطاع الخاص وسلاسل إمداداتها العالمية بشأن التنوع البيولوجي، وبحلول عام 2030، اعتماد تدابير لتخفيف الآثار السلبية بنسبة [X] في المائة؛
- 11- بحلول عام 2030، ضمان خفض أثر القطاعات الإنتاجية على التنوع البيولوجي إلى مستويات ضمن حدود الكوكب، من خلال إصلاح القطاعات الاقتصادية والمالية نحو الممارسات المستدامة، بما في ذلك مع سلاسل الإمدادات الوطنية وعبر الوطنية لديها، وخفض بصمتها الإيكولوجية داخل الحدود وخارجها.
- 12- إصلاح القطاعات الاقتصادية والمالية، بما في ذلك مواعمة التدفقات المالية نحو الممارسات المستدامة، بما في ذلك على طول سلاسل الإمداد الوطنية وعبر الوطنية، وتحقيق تخفيض بحلول عام 2030 بنسبة لا تقل عن [50%] في التأثيرات السلبية على التنوع البيولوجي.
- 15- ازدادت الموارد من جميع المصادر، بما في ذلك بناء القدرات، من أجل تنفيذ الإطار حتى تكون الموارد، بحلول عام 2030 قد زادت بنسبة [X %] وتتناسب مع طموح أهداف الإطار¹

1-15 ملخص الرئيسين المشاركين بشأن المناقشة حول الهدف 15

- 1- لاحظ الكثيرون أهمية هذا الهدف وأن الإبقاء عليه في مستوى من الطموح، يتناسب مع مستوى طموح الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020.

¹ لا يصدر هذا الهدف حكماً مسبقاً على نتائج المشاورات المواضيعية بشأن تعبئة الموارد وبناء القدرات أو أي توصيات تعتمدها الهيئة الفرعية للتنفيذ في اجتماعها الثالث.

- 2- ولوحظ أن الاستراتيجية والأهداف القائمة لتعبئة الموارد ما زالت ذات علاقة وأن الخبرات ذات الصلة ينبغي استعراضها بعناية. وفي هذا الصدد، تمت الإشارة إلى العمل الذي ينفذه فريق الخبراء المعني بتعبئة الموارد، الذي سيتم النظر فيه من قبل الهيئة الفرعية للتنفيذ في اجتماعها الثالث.
- 3- واقترح أن الهدف ينبغي أن يشمل أيضا نقل التكنولوجيا والتعاون العلمي والتقني. ويمكن تقسيم الهدف إلى ثلاثة أهداف: (1) هدف بشأن تعبئة الموارد؛ و(2) هدف بشأن نقل التكنولوجيا والتعاون العلمي والتقني، والابتكارات؛ و(3) هدف بشأن بناء القدرات.
- 4- ولوحظ أن تعبئة الموارد تتعلق بجميع الأطراف وأن جميع البلدان تحتاج إلى الالتزام بذلك، مع مراعاة قدراتها المختلفة. ولوحظ أن الهدف يحتاج إلى أن يشمل تعبئة الموارد من جميع الأقاليم وجميع المصادر (المالية وغير المالية؛ والدولية والمحلية؛ والعامة والخاصة).
- 5- واقترح أن الهدف يمكن أن يتناول ثلاثة مكونات: (1) أن تستمر البلدان المتقدمة في تقديم الموارد الدولية حسب المادة 20؛ (2) تعبئة الموارد المحلية، بما في ذلك من المصادر المبتكرة، باعتبارها عنصرا مكملا؛ (3) الاستفادة من الآليات القائمة، وتعزيز الرصد والاستعراض.
- 6- واقترح أيضا أن الهدف يمكن أن يعالج المكونات التالية: (1) تقليل الاحتياجات من الموارد عن طريق معالجة الحوافز والإعانات الضارة؛ (2) تعبئة موارد جديدة وإضافية؛ (3) تعزيز الكفاءة عن طريق تحسين الحصول على الموارد واستخدامها، مثلا من خلال بناء القدرات. وفيما يتعلق بالمكون الأخير، أعرب البعض عن تعليق مفاده أنه ينبغي إيلاء الأولوية لجعل الموارد متاحة للبلدان النامية.
- 7- وسلط الضوء على تعميم التنوع البيولوجي بما في ذلك في القطاع الخاص على أنه أكبر تعبئة للموارد.
- 8- ولوحظ أن الآلية المالية للاتفاقية تحتاج إلى الاستجابة لدرجة طموح الإطار العالمي للتنوع البيولوجي في العقد القادم، بما في ذلك عن طريق التآزر مع الصندوق الأخضر للمناخ. وشدد الآخرون على أهمية تعبئة الموارد خارج نطاق الآلية المالية.
- 9- ولوحظت الروابط بالأقسام اللاحقة: القسم هاء بشأن آليات دعم التنفيذ، والقسم واو بشأن الظروف التمكينية، والقسم زاي بشأن المسؤولية والشفافية. وقيل إن رصد التقدم يمكن أن يكون جزءا من تقييم التنوع البيولوجي.
- 10- وتم تسليط الضوء على الأعمال التقنية التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومبادرة تمويل التنوع البيولوجي التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنهما يقدمان الدعم لتنفيذ هذا الهدف.
- 11- واقترح أن تحديد حجم استثمارات القطاع الخاص في تحويل النماذج الإنتاجية يمكن أن يكون وسيلة لدعم تعبئة الموارد للإطار. كما أنه من الضروري تحديد حجم منح القروض من القطاع المصرفي للمشاريع والمبادرات ذات الآثار البيئية الإيجابية.
- 12- واقترح أن تُدرج العناصر التالية في الهدف:
- (أ) المواد 20 و16 و12 و18 من الاتفاقية؛
 - (ب) فكرة التكاليف الإضافية الكاملة؛
 - (ج) فكرة تقديم الموارد بالفعل؛
 - (د) الموارد المالية كشرط مسبق لتعبئة موارد أخرى، مثل بناء القدرات؛
 - (هـ) تقاسم المنافع؛
 - (و) الأدوات غير السوقية؛

(ز) هدف فرعي بشأن تطوير وتنفيذ استراتيجيات محلية لتعبئة الموارد، وذلك كجزء من الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي.

13- وناقش الممثلون جدوى الهدف الكمي والطرائق الممكنة لإعداد هدف من هذا النوع. وشدد البعض على أهمية هدف كمي كشرط مسبق للتعبير عن مدى التناسب مع طموح الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 ورصد التقدم المحرز. ورأى آخرون أن الوقت قد يكون مبكراً لمثل هذه المناقشة. ولوحظت الحاجة إلى الإضطلاع بمزيد من العمل التقني، بما في ذلك جمع البيانات، مثلاً في شكل تقييم تقني قوي. وفي هذا السياق، لوحظت أهمية تحديد كمية المساهمات للقطاع الخاص ولـمؤشرات أخرى بخلاف مؤشرات المساعدة الإنمائية الرسمية. وأعرب البعض عن تفضيلهم للتركيز على النتائج والآثار.

14- وفيما يتعلق بكيفية تصميم هدف كمي، اقترح استخدام رقم مؤي من الناتج المحلي الإجمالي، بينما أعرب آخرون عن تفضيلهم لرقم مطلق، في ضوء الصعوبات التي تواجه تحديد خط أساس قوي.

15- وسلط الضوء على أهمية تقديم الموارد المالية في الوقت المناسب، واقترح هدف كمي لمرحلة أساسية لهذا الغرض.

2-15 اقتراحات بشأن صياغة النص

1- ازدادت الموارد التقنية والمالية، من جميع المصادر، بما في ذلك بناء القدرات، من أجل تنفيذ الإطار حتى تكون الموارد، بحلول عام 2030 قد زادت بنسبة [X%] وتتناسب مع طموح أهداف الإطار.

2- خيار بالاستعاضة عن الهدف 15 بثلاثة أهداف:

(أ) زيادة وإتاحة تمويل إضافي للتنوع البيولوجي من جميع المصادر من [X دولار أمريكي بحلول عام 2025 إلى [X دولار أمريكي] بحلول عام 2030 مع نسبة [X %] على الأقل من المصادر الخاصة من أجل تنفيذ الإطار وبرامج العمل ذات الصلة في البلدان النامية والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وينبغي أن تتناسب هذه الموارد مع طموح أهداف الإطار؛

(ب) بحلول عام 2030، تقوم الأطراف بالتعاون بفاعلية بشأن العلوم والتكنولوجيا والابتكار مما يؤدي إلى حصول متزايد على المعارف ذات الصلة واستخدامها، والخبرات، والتكنولوجيات والحلول الابتكارية المناسبة مع الامتثال لأطر التنظيمية للسلامة الإحيائية الوطنية، والحصول وتقاسم المنافع والأطر التنظيمية الأخرى من أجل تحقيق غايات وأهداف إطار التنوع البيولوجي لما بعد عام 2020؛

(ج) تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ فعال وموجه لبناء القدرات في البلدان النامية لدعم الخطط الوطنية لتنفيذ الإطار، وبحلول عام 2022، تكون الأطراف قد تفاوضت على آلية لنقل التكنولوجيا وتنمية القدرات وصدقت عليها ويقوم بتنفيذها ما نسبته 80 في المائة على الأقل من الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي بحلول عام 2030.

3- تزيد الموارد من جميع المصادر، بما في ذلك بناء القدرات والتعاون العلمي والتقني، من أجل تنفيذ الإطار حتى تكون الموارد، بحلول عام 2030 قد زادت بنسبة [X%] وتتناسب مع طموح أهداف الإطار.

4- بحلول عام 2030، تزيد وسائل التنفيذ من جميع المصادر، بما في ذلك الموارد، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا، من خلال موارد مالية جديدة وإضافية وفعالة من البلدان المتقدمة، وغيرها من الجهات المانحة والمصادر، حتى تكون الموارد بحلول عام 2030 قد زادت بنسبة [X%] لتغطي التكاليف الإضافية الكاملة لتنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 وتتناسب مع طموح أهداف الإطار.

5- تزيد الموارد من جميع المصادر، بما في ذلك توفير الموارد المالية، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا، من أجل تنفيذ الإطار حتى تكون الموارد، بحلول عام 2030 قد زادت بنسبة [X%] لتغطي التكاليف الإضافية الكاملة لتنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 وتتناسب مع طموح أهداف الإطار.

6- تزيد تدفقات الموارد المالية نحو البلدان النامية، وفقاً للمادة 20-4 من الاتفاقية، من أجل تنفيذ الإطار، بما في ذلك بناء القدرات، بمبلغ سنوي [X مليار دولار أمريكي] حتى عام 2030، وتتناسب مع نطاق أهداف الإطار.

7- بحلول عام 2030، التأكد من أن تكون ميزانيات جميع البلدان كافية لتغطية احتياجات وقف فقدان التنوع البيولوجي. وستساهم البلدان المتقدمة في ذلك من خلال توفير موارد مالية جديدة وإضافية وأمنة وعامة ومستقرة لضمان استمرار برامج التنوع البيولوجي في البلدان النامية بمرور الوقت.

8- خيار لهدف مرحلة رئيسية:

بحلول عام 2022، يتم تعبئة ما نسبته [40%] من الموارد المالية من أجل تنفيذ الإطار، وبحلول عام 2025 يتم كفالة النسبة المتبقية [X/60] % من الموارد المالية

9- خيار لعنصر محتمل ليشمل:

إعداد متطلبات تصنيفات الاستثمار الأخضر والإفصاح المالي لزيادة تمويل القطاع الخاص

16- وضع وتنفيذ تدابير في جميع البلدان بحلول عام 2030 لمنع الآثار الضارة المحتملة للتكنولوجيا الأحيائية على التنوع البيولوجي.

1-16 ملخص الرئيسين المشاركين بشأن المناقشة حول الهدف 16

1- أشير إلى أن نص هذا الهدف كان مقترحاً من فريق الاتصال لبروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية وأن الفريق استخدم مصطلح "التكنولوجيا الأحيائية" كحيز مخصص إلى حين إجراء مزيد من المناقشات.

2- وذكر البعض أنهم يؤيدون اللغة المستخدمة للهدف 16 كما هي.

3- وذكر البعض أن الهدف يجب أن يكون متسقاً مع المادتين 16 و19 من الاتفاقية وأن يُسلم أيضاً بالمساهمة الإيجابية في أهداف الاتفاقية ولا سيما تقاسم المنافع الناتج عن التكنولوجيا الأحيائية (الاتصال بمعلومات التسلسل الرقمي وتقاسم المنافع الناشئة عنها).

4- وذكر البعض أن الهدف يجب أن يشمل الجوانب الإيجابية للتكنولوجيا الأحيائية، بما في ذلك تعزيز الاقتصاد البيولوجي، وذكر البعض أنه ينبغي إدراج تقييم المخاطر كعنصر من عناصر الهدف. ولوحظ أن تقييم المخاطر ينبغي أن يستند إلى التحليل العلمي ويتسق مع القانون الدولي.

5- وذكر البعض أن الهدف يجب أن يركز على السلامة الأحيائية، بحيث تعكس المادة 8 (ز) من الاتفاقية بينما قال آخرون أن الهدف أوسع نطاقاً من السلامة الأحيائية.

6- وذكر آخرون أن الهدف ومؤشراته ذات صلة ببروتوكول قرطاجنة واقتروا استبدال كلمة "التكنولوجيا الأحيائية" بكلمة "التكنولوجيا الأحيائية الحديثة" على النحو المحدد في بروتوكول قرطاجنة أو لتوضيح نوع التكنولوجيا الأحيائية التي يهدف مشروع الهدف هذا إلى معالجتها. وذكر البعض الآخر أنه لا يقتصر على بروتوكول قرطاجنة ويجب النظر فيه بموجب الاتفاقية، بما في ذلك ما يتعلق بالبيولوجيا التركيبية (وغيرها من التكنولوجيات الجديدة والناشئة). وأشار آخرون إلى أن المناقشة حول ما إذا كانت البيولوجيا التركيبية هي قضية جديدة وناشئة بموجب الاتفاقية لا تزال جارية.

7- ولوحظ أنه لم توضع منهجية لتقييم الفوائد (المحتملة) أو الاتفاق عليها على المستوى الدولي، بما في ذلك بموجب الاتفاقية. وكجزء من هذا، اقترح أنه سيكون من الصعب وضع مؤشرات للمنافع لصالح التنوع البيولوجي وصحة الإنسان - ما لم يُنظر إلى الفوائد في إطار الهدف الثالث للاتفاقية فيما يتعلق بالموارد الجينية.

8- واقترح أيضا إضافة إحالات إلى صحة الإنسان إلى الهدف، بينما ذكر آخرون أن جوانب صحة الإنسان تُنظم بموجب منظمة الصحة العالمية.

16-2 اقتراحات بشأن صياغة النص

1- وضع وتنفيذ تدابير في جميع البلدان الأطراف بحلول عام 2030 لمنع الآثار السلبية المحتملة للتكنولوجيا الأحيائية على التنوع البيولوجي لتقييم وإدارة المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا الحيوية، على أساس الأدلة العلمية، وفقاً للقانون الدولي.

2- وضع وتنفيذ تدابير من قبل جميع الأطراف بحلول عام 2030 لإدارة أو مراقبة التأثيرات الضارة على التنوع البيولوجي من استخدام وإطلاق الكائنات الحية المحورة الناتجة عن التكنولوجيا الأحيائية، مع الاعتراف أيضاً بالتأثيرات الإيجابية المحتملة للتكنولوجيا الأحيائية على التنوع البيولوجي.

3- وضع وتنفيذ تدابير لمراقبة أنشطة الهندسة الوراثية في جميع البلدان بحلول عام 2030. لمنع الآثار السلبية المحتملة للتكنولوجيا الأحيائية على التنوع البيولوجي.

4- وضع وتنفيذ تدابير في جميع البلدان بحلول عام 2030 لمنع الآثار السلبية المحتملة للتكنولوجيا الحيوية على التنوع البيولوجي للتعامل مع التكنولوجيا الأحيائية بطريقة مستدامة.

5- وضع وتنفيذ تدابير الإجراءات المناسبة في جميع البلدان الأطراف بحلول عام 2030 لمنع الآثار الضارة المحتملة للتكنولوجيا الأحيائية على الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي.

6- بحلول عام 2030، زيادة تمثيل الاقتصاد الأحيائي للنتائج المحلي الإجمالي بنسبة [X%] على الأقل مع وضع وتنفيذ تدابير في جميع البلدان لمنع الآثار السلبية المحتملة للتكنولوجيا الحيوية الحديثة على التنوع البيولوجي.

(يمكن تقسيم ذلك أيضاً إلى هدفين - أحدهما يتعلق بالاقتصاد الأحيائي، والآخر يتعلق بالسلامة الأحيائية)

7- وضع وتنفيذ تدابير في جميع البلدان بحلول عام 2030 لمنع التأثيرات الضارة المحتملة للتكنولوجيا الأحيائية على التنوع البيولوجي لضمان مستوى كاف من الحماية على النقل والمناولة والاستخدام الآمن للكائنات الحية المحورة الناتجة عن التكنولوجيا الأحيائية الحديثة، لتجنب الآثار الضارة على الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي، ومراعاة المخاطر على صحة الإنسان.

8- وضع وتنفيذ تدابير في جميع البلدان بحلول عام 2030 لاتخاذ الترتيبات اللازمة لضمان الحصول على التكنولوجيا الأحيائية وفوائدها وتحديد الإجراءات المناسبة للتعامل مع آثار التكنولوجيا الأحيائية على التنوع البيولوجي.

9- وضع وتنفيذ تدابير في جميع البلدان بحلول عام 2030 لمنع الآثار السلبية المحتملة للتكنولوجيا الأحيائية الحديثة على التنوع البيولوجي.

10- وضع وتنفيذ تدابير في جميع البلدان بحلول عام 2030 لمنع الآثار السلبية المحتملة للتكنولوجيا الأحيائية على التنوع البيولوجي، وسبل كسب العيش وصحة الإنسان مع الاستفادة من الفوائد المرتبطة بهذه التقنيات بما في ذلك الفوائد من معلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الجينية باستخدام النهج الثنائية والمتعددة الأطراف حسب الضرورة.

11- وضع وتنفيذ تدابير السلامة الأحيائية في جميع البلدان بحلول عام 2030. لمنع الآثار السلبية المحتملة للتكنولوجيا الحيوية على التنوع البيولوجي.

12- وضع وتنفيذ تدابير في جميع البلدان بحلول عام 2030 لمنع الآثار الضارة المحتملة للتكنولوجيا الأحيائية على التنوع البيولوجي، مع مراعاة المخاطر التي تهدد صحة الإنسان والاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية لا سيما فيما يتعلق بقيم التنوع البيولوجي للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

13- وضع وتنفيذ تدابير في جميع البلدان بحلول عام 2030 لمنع الآثار الضارة المحتملة للتكنولوجيا الأحيائية، بما في ذلك البيولوجيا التركيبية والتكنولوجيات الجديدة والناشئة الأخرى، على التنوع البيولوجي وصحة الإنسان، مع مراعاة الآثار الاجتماعية والاقتصادية أيضاً.

14- وضع وتنفيذ تدابير في جميع البلدان بحلول عام 2030 لتنظيم وتناول ومراقبة المخاطر وآثار والآثار السلبية للتكنولوجيا الأحيائية على التنوع البيولوجي على الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي، مع مراعاة أيضاً صحة الإنسان، ووفقاً لخطة تنفيذ بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية وخطة عمله لبناء القدرات.

15- وضع وتنفيذ تدابير في جميع البلدان الأطراف بحلول عام 2030 لتمكين الأطراف من تقييم الآثار الإيجابية المحتملة والآثار السلبية المحتملة على حد سواء التي تمنع الآثار السلبية المحتملة للتكنولوجيا الحيوية على التنوع البيولوجي.

17- تتخذ الناس في كل مكان خطوات قابلة للقياس تجاه الاستهلاك وأساليب الحياة المستدامة، مع مراعاة الظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية الفردية والوطنية، وتحقيق مستويات استهلاك عادلة ومستدامة بحلول عام 2030.

20- تعزيز الرؤى المتنوعة لنوعية الحياة الطيبة وإطلاق عنان قيم المسؤولية، لتفعيل المعايير الاجتماعية الجديدة بحلول عام 2030 للاستدامة.

ملحوظة: نظراً للموضوع المماثل للهدفين، تم النظر في هذين الهدفين معاً.

1-17 ملخص الرئيسين المشاركين بشأن المناقشة حول الهدف 17 والهدف 20

1- ذكر العديد أن هذين الهدفين أوسع نطاقاً مما ينبغي ويقدمان مفاهيم غير محددة بوضوح، مثل "الاستهلاك العادل" و"المعايير الاجتماعية الجديدة". ويمكن أن تكون المسؤولية الاجتماعية للشركات أكثر صلة. كما أثارت مسألة أن صياغة الهدف تحتاج إلى صلة أقوى بالحفظ.

2- وأثار العديد أيضاً مسألة عدم تناول التعليم بشكل كاف في الإطار. واقترح آخرون نقل عنصر التعليم من الهدف 18. واقترح النظر في اعتماد هدف يركز على التعليم القادر على إحداث التغيير، وربما استبدال الهدف 20.

3- وأشار عدة مندوبين إلى أهمية معالجة أنماط الاستهلاك. كما رأى آخرون الحاجة إلى تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وكذلك أنماط الحياة. وينبغي أن يرافق ذلك الإجراءات المالية والتنظيمية اللازمة. ويرغب بعض المندوبين في الاطلاع على معدل الاستهلاك.

4- وأشار عدة مندوبين إلى الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة، مشيرين إلى تفضيلهم استخدام لغة الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة. وأشار بوجه خاص إلى الهدفين 1-12 و 8-12 للهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة.

5- وفيما يتعلق بالصياغة المحددة، أشار البعض إلى أن مخاطبة الناس تتجاوز اختصاص الأطراف بينما ذكر آخرون أنه يجب إشراك الجميع وأعربوا عن دعمهم لفكرة مخاطبة الناس، ربما من خلال المؤشرات. وأشار آخرون إلى أن الهدف يمكن أن يركز على التدابير الفعالة بشأن تنفيذ السياسات والخطط وتحديد الجهات الفاعلة ذات الصلة (الحكومات والأعمال التجارية وأصحاب المصلحة على جميع المستويات).

6- واقترح دمج الهدفين.

- 7- واقتُرِح عدد البلدان التي تطلب إلى القطاع الخاص الإبلاغ عن آثارها على التنوع البيولوجي كمؤشر لهذا الهدف.
- 8- واقتُرِح أن يشير هذا الهدف إلى التغيير التحويلي بل ينبغي بالأحرى أن يكون جزءاً من مهمة عام 2030 بدلاً من هدف ما.

17-2 اقتراحات بشأن صياغة النص

- 1- للاستعاضة عن 17 و20:
- يفهم الناس في كل مكان ويقدرّون قيمة التنوع البيولوجي، ويتخذون خطوات قابلة للقياس نحو الاستهلاك المستدام وأنماط الحياة، وتحقيق بحلول عام 2030 مساراً إيجابياً في مستويات الاستهلاك المستدام.
- 2- للاستعاضة عن 17 و20:
- تنفيذ برامج بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وتتخذ جميع البلدان إجراءات، مع أخذ البلدان المتقدمة زمام المبادرة، ومراعاة تنمية وقدرات البلدان النامية.
- 3- للاستعاضة عن الهدف 17:
- التدابير المناسبة بما في ذلك مجموعة من تدابير السياسة المالية والتنظيمية الموضوعية، حسب الاقتضاء، لتعزيز حفظ التنوع البيولوجي من خلال الاستهلاك المستدام وأنماط الحياة ومستويات الإنتاج، مع مراعاة الظروف الفردية والوطنية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق بحلول عام 2030 مستويات استهلاك وإنتاج عادلة ومستدامة.
- 4- للاستعاضة عن الهدف 17:
- تشجيع الناس في كل مكان على اتخاذ خطوات قابلة للقياس نحو الاستهلاك المستدام وأنماط الحياة التي تسهم في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، مع مراعاة الظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية الفردية والوطنية، وتحقيق بحلول عام 2030 مستويات استهلاك عادلة ومستدامة.
- 5- للاستعاضة عن الهدفين 17 و20:
- بحلول عام 2030، اتخاذ خطوات قابلة للقياس تجاه أنماط الحياة المستدامة، من خلال تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج، بما في ذلك من خلال تجنب الهدر وتقليل البصمة البيئية العالمية بنسبة [X]%.
- 6- للاستعاضة عن الهدف 20:
- بحلول عام 2030، يصبح الناس على دراية بالقيم المتعددة للتنوع البيولوجي والخطوات التي يمكنهم اتخاذها للاستفادة من استخدامهم المستدام والحفاظ عليه.
- 7- للاستعاضة عن الهدف 20:
- تعزيز التصميم البيئي للخدمات العامة من أجل نوعية حياة طيبة، مع الاعتراف بقيمة التنوع البيولوجي والتنوع البيولوجي الثقافي.
- 8- للاستعاضة عن الهدفين 17 و20:

بحلول عام 2030، ينبغي أن يدرك الجميع أن التنوع البيولوجي ضروري وحاسم الأهمية لبقاء الإنسان وصحته ونوعية حياته، ومن ثم يتكون لدى الإنسان حب للأحياء² من خلال تكثيف جهود التوعية العامة ودمج التنوع البيولوجي في المناهج التعليمية على جميع المستويات في جميع أنحاء العالم.

9- للاستعاضة عن الهدفين 17 و20:

بحلول عام 2030، يتم اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز وتنفيذ السياسات والخطط من قبل الحكومات والشركات وأصحاب المصلحة على جميع المستويات لتحقيق الإنتاج والاستهلاك المستدامين والحفاظ على آثار استخدام التنوع البيولوجي بشكل جيد ضمن الحدود الإيكولوجية الآمنة وكذلك ضمن حدود تحمل الكواكب.

10- للاستعاضة عن الهدفين 17 و20:

تعزيز، بما في ذلك من خلال التعليم، الرؤى المسؤولة بيئياً عن نوعية الحياة الطبية لتشجيع تغيير السلوك تجاه الاستهلاك المستدام وأنماط الحياة.

11- للاستعاضة عن الهدف 20:

بحلول عام 2025، وضع مقياس بديل عالمي للثروة يتضمن التنوع البيولوجي ونوعية الحياة الطبية، ووضع المقياس بحلول عام 2030.

12- للاستعاضة عن الهدف 17:

بحلول عام 2030، تنفذ جميع البلدان تدابير لإحراز تقدم نحو أساليب وأنماط الحياة للإنتاج والاستهلاك العادلة والمستدامة، مع مراعاة الإنصاف فيما بين الأجيال، والظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية الفردية والوطنية، في ضوء المسؤوليات المشتركة وإن كانت متفاوتة.

13- عنصر لتعديل الهدف 17:

تعزيز أداء التنوع البيولوجي للمعايير والعلامات داخل الأغذية القطاعي والملابس الجاهزة وصناعة [...] من خلال دعم وضع المعايير وإدراج معايير التنوع البيولوجي في المبادئ التوجيهية الخاصة بتحديد المصادر.

14- للاستعاضة عن الهدفين 17 و20:

بحلول عام 2030، يُدمج التعليم القادر على إحداث التغيير بشأن التنوع البيولوجي والثقافي واللغات والاستدامة والتراث في المناهج الدراسية على جميع المستويات وفي التعليم العالي، وكذلك البرامج التي يتم الترويج لها في التعليم غير الرسمي، مع التركيز القوي على إعادة الاتصال مع الطبيعة من خلال التعلم عن طريق التعلم بالممارسة والتعامل مع الطبيعة.

18- تعزيز التعليم وتوليد المعارف المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتقاسمها واستخدامها، في حالة المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بموافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة، وضمان وصول جميع صانعي القرار بحلول عام 2030 إلى معلومات موثوقة ومحدثة للإدارة الفعالة للتنوع البيولوجي.

² حب الأحياء يعني حب الكائنات الحية، وهو مزيج من كلمة 'bio'، التي تعني "الحياة"، وكلمة 'philic' التي تعني المحبة.

1-18 ملخص الرئيسيين المشاركين بشأن المناقشة حول الهدف 18

- 1- اقترح أن هناك عنصرين رئيسيين ينبغي إدراجهما في هذا الهدف: (1) الاعتراف بمساهمة المعارف التقليدية في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، و(2) حماية المعارف التقليدية، بما في ذلك الاعتراف بالحاجة إلى حرية الموافقة المسبقة والمستنيرة، وفقاً للظروف الوطنية، قبل الوصول إلى المعارف التقليدية. وكجزء من ذلك، جرى التسليم بأنه يمكن بدلاً من ذلك إدراج بعض العناصر في الأقسام المتعلقة بـ "آليات دعم التنفيذ"، أو "الظروف التمكينية"، من أجل إبقاء الهدف قصيراً.
- 2- وفيما يتعلق بمكون المعرفة الأوسع نطاقاً للهدف، لوحظ أن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية حدد عدداً كبيراً من الفجوات المعرفية الحرجة، بما في ذلك: تصنيف الأنواع؛ بيانات حول مساهمات الطبيعة للأشخاص من وظائف نظام بيئي محددة؛ السيناريوهات المتكاملة ودراسات النمذجة؛ ومناهج السياسة المحتملة.
- 3- وذكر آخرون، بعد مقترحات لتضمين نص حول معلومات التسلسل الرقمي في هذا الهدف، أنهم لم يقترحوا ذكر معلومات التسلسل الرقمي هنا.
- 4- واقترح اعتبار وسائل تعزيز التعليم عناصر مفيدة، بما في ذلك: استخدام التكنولوجيا الحديثة والتواصل الاجتماعي؛ التعاون مع قطاعات الاتصالات والأعمال؛ العمل مع المدارس والنوادي المدرسية؛ إذكاء الوعي بشأن الأيام الدولية؛ دمج تعليم التنوع البيولوجي في المناهج الدراسية على جميع المستويات. واقترح أيضاً وضع التعليم بشكل أفضل في الهدف 17.
- 5- واقترح أن يشير نص الهدف إلى "الموافقة المسبقة عن علم"، فيما يتعلق بالمعارف والابتكارات والممارسات التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.
- 6- واقترح أن مجالات البحث والمعرفة وكذلك الابتكار كانت غير موجودة في الهدف 18 والأهداف بشكل عام. وقُدمت بعض المقترحات لإدراج نص ذي صلة في الهدف 18؛ ومع ذلك، فقد اقترح أيضاً إمكانية وضع هدف منفصل لإبراز القضية بشكل كافٍ ولتجنب وضع هدف معقد لمعالجة قضايا متعددة. وأثيرت القضية أيضاً التي كان مفادها أن الهدف ينبغي أن يعالج نطاق أوسع بكثير من صانعي القرار.
- 7- ولوحظ أيضاً أن هناك حاجة إلى معلومات لصنع القرار وينبغي أن يأخذ ذلك في الاعتبار احترام البيانات الشخصية والخصوصية وكذلك السيادة على الموارد الطبيعية، بما في ذلك الموارد الجينية، فضلاً عن القضايا المتعلقة بالأمن القومي.

2-18 اقتراحات بشأن صياغة النص

- 1- تعزيز التعليم وتوليد المعارف المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتقاسمها واستخدامها، في حالة المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بموافقتها الحرة والمستنيرة، وفي حالة معلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الجينية وفقاً للأنظمة الوطنية للحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها، وضمان وصول جميع صانعي القرار وأصحاب المصلحة الآخرين بحلول عام 2030 إلى معلومات موثوقة ومحدثة للإدارة الفعالة للتنوع البيولوجي.
- 2- بحلول عام 2030، تعزيز التعليم وتوليد يتم توليد المعارف المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتقاسمها واستخدامها في حالة تضمين بما في ذلك المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بموافقتها الحرة والمستنيرة وتبادلها وتطبيقها على نطاق واسع، وضمان أن يزداد وصول جميع صانعي القرار بحلول عام 2030 على معلومات موثوقة ومحدثة للإدارة الفعالة إذكاء الوعي بشأن التنوع البيولوجي فقدان التنوع البيولوجي بنسبة X% عالمياً. وعندما يتعلق الأمر بالمعارف والابتكارات والممارسات التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، ينبغي الحصول على موافقتهم الحرة والمسبقة والمستنيرة، حسب الاقتضاء.

3- تعزيز التعليم وتوليد المعارف المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتقاسمها واستخدامها، في حالة المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بموافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة، وضمان بحلول عام 2030، ضمان وصول جميع صانعي القرارات إلى معلومات موثوقة ومحدثة من أجل الإدارة الفعالة للتنوع البيولوجي تنفيذ الاتفاقية من خلال تشجيع توليد المعارف والبيانات المتعلقة بالأهداف الثلاثة للاتفاقية وتقاسمها واستخدامها، وفي حالة المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بموافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة.

4- تعزيز التعليم ووضع وتنفيذ آليات لتعزيز التعليم، وتوليد المعارف المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتقاسمها واستخدامها، في حالة المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بموافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة، وضمان بحلول عام 2030 أن تستند جميع صانعي القرارات على أفضل المعارف المتاحة لإدارة التنوع البيولوجي القائمة على الأدلة والتكيف والقائمة على النظام الإيكولوجي. وصول جميع صانعي القرارات إلى معلومات موثوقة ومحدثة من أجل الإدارة الفعالة للتنوع البيولوجي.

5- تعزيز مواصلة التعليم وتوليد المعارف المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتقاسمها واستخدامها، في حالة المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بموافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة، لضمان وصول جميع صانعي القرار بحلول عام 2030 إلى معلومات موثوقة ومحدثة للإدارة الفعالة للتنوع البيولوجي.

6- تعزيز بحلول عام 2030، يزداد التعليم وتوليد المعارف المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتقاسمها واستخدامها، في حالة المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بموافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة، وضمان وصول جميع صانعي القرار بحلول عام 2030 إلى معلومات موثوقة ومحدثة للإدارة الفعالة للتنوع البيولوجي.

7- تعزيز التعليم والاتصال والتوعية العامة والأنشطة العامة لتعزيز الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.

8- تعزيز التعليم وتوليد المعارف المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتقاسمها واستخدامها ومعالجة الثغرات الحرجة في المعارف والبيانات، وإقرار وحماية في حالة مساهمة المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في الحفظ والاستدامة استخدام التنوع البيولوجي، التي لا يتم الوصول إليها إلا بموافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة، وفقاً للظروف الوطنية، وضمان وصول جميع صانعي القرار بحلول عام 2030 إلى معلومات موثوقة ومحدثة للإدارة الفعالة للتنوع البيولوجي.

9- تعزيز التعليم وتوليد المعارف المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتقاسمها واستخدامها، في حالة المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بموافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة، وضمان وصول جميع صانعي القرار بحلول عام 2030 إلى معلومات موثوقة ومحدثة للإدارة الفعالة للتنوع البيولوجي، حيثما ينطبق ذلك ووفقاً للتشريعات الوطنية.

الهدف الجديد:

1- تتعهد الأطراف من البلدان المتقدمة بضمان تقاسم المعارف والتكنولوجيا العلمية من أجل تنفيذ الأهداف الثلاثة للاتفاقية مع الأطراف المتعاقدة من البلدان النامية بطريقة عادلة ومنصفة.

2- بحلول عام 2030، يمكن لجميع صانعي القرار الوصول إلى معلومات موثوقة ومحدثة تتعلق بالتنوع البيولوجي في إطار اختصاصهم من أجل الإدارة البيئية الفعالة القائمة على الحقائق والعلوم.

الهدف الجديد:

3- تعزيز الوعي والتعليم وتوليد المعارف المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتقاسمها واستخدامها، في حالة المعارف التقليدية والابتكارات والممارسات لدى الشعوب الأصلية بموافقتها المسبقة والمستنيرة، من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام.

4- تعزيز التعليم وحماية وتوليد المعارف المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتقاسمها واستخدامها، في حالة المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية "بموافقتها المسبقة والمستنيرة"، و"الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة"، أو "الموافقة والمشاركة"، وضمان وصول جميع صانعي القرار بحلول عام 2030 إلى معلومات موثوقة ومحدثة للإدارة الفعالة للتنوع البيولوجي.

5- تعزيز التعليم والبحث وتوليد المعارف العلمية والتقليدية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتقاسمها واستخدامها، في حالة المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بموافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة، وضمان وصول جميع صانعي القرار بحلول عام 2030 إلى معلومات موثوقة ومحدثة للإدارة الفعالة للتنوع البيولوجي.

6- تعزيز التعليم وتوليد المعارف المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتقاسمها واستخدامها، في حالة المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بموافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة، وضمان بحلول عام 2030، تنشئ جميع البلدان نظم رصد للتنوع البيولوجي ومرافق معلومات مستدامة وتشغيلية، وتنتج وتعبئ بيانات يمكن العثور عليها، ويمكن الوصول إليها، وقابلة للتشغيل المتبادل، وقابلة لإعادة الاستخدام؛ دعم حصول جميع صانعي القرار على معلومات موثوقة ومحدثة في الإدارة الفعالة للتنوع البيولوجي من خلال معالجة الفجوات المعرفية؛ واحترام تبادل المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بموافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة.

7- بحلول عام 2030، يتم دمج التعليم القادر على إحداث التغيير بشأن التنوع البيولوجي والثقافي واللغات والاستدامة والتراث في المناهج الدراسية على جميع المستويات وبرامج التعليم العالي، ويتم الترويج لها في التعليم غير الرسمي مع التركيز القوي على إعادة الاتصال مع الطبيعة من خلال التعلم بالممارسة والتعامل مع الطبيعة.

(الهدف الجديد المقترح بشأن التعليم)

8- اتخاذ تدابير في قطاعي التعليم والعلوم لضمان أنه بحلول عام 2030، سيتم تفعيل ودعم البرامج والمناهج المتخصصة والمتعددة التخصصات للتنوع البيولوجي والتخصصية بشكل كامل على جميع المستويات، بما في ذلك التعليم الابتدائي والثانوي والعالي وما يتصل بذلك من برامج بناء القدرات والتدريب البحثي، مع مراعاة ما يلي:

(أ) عمليات التعلم ونظم المعرفة لدى الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛

(ب) حقوق الإنسان في التعليم المجاني والشامل والعادل والجيد، بما في ذلك حقوق المرأة والفئات الاجتماعية المهمشة؛

(ج) الحاجة إلى دمج أنشطة التدريس/ البحث/ التوعية من أجل التأثير بشكل فعال على أرض الواقع والمجتمع، والمساهمة في تنفيذ سياسة التنوع البيولوجي والاستدامة.

19- تعزيز المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والنساء والفتيات وكذلك الشباب، في صنع القرارات المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، بما يكفل المشاركة المنصفة والحقوق في الموارد ذات الصلة بحلول عام 2030.

19-1 ملخص الرئيسين المشاركين بشأن المناقشة حول الهدف 19

1- أبدى الكثير تعليقات بشأن هذا الهدف وكان هناك تأييد عام له.

2- وتذكر أن الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والنساء والشباب هم أصحاب مصلحة رئيسيون يجب أن تؤخذ أصواتهم وآرائهم واعتباراتهم في الحسبان في عملية صنع القرارات المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام على جميع المستويات.

3- وأشار إلى أن هذا الأمر كان هدفا هاما لتحقيق رؤية "العيش في انسجام مع الطبيعة" واقترحت إضافات لجعل هذه الرؤية أكثر شمولاً لجميع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

4- وكان هناك اقتراح محدد بإضافة هدف جديد في الإطار يركز على دعم وحماية الأفراد والمجموعات الذين في طليعة المدافعين عن التنوع البيولوجي وحقوق الإنسان، مما يعرضهم للخطر في كثير من الأحيان.

5- وبالإضافة إلى الاقتراحات النصية لهذا الهدف، اقترحت بعض الوفود إدراج المؤشرات التالية المعتمدة في المقررات السابقة لمؤتمر الأطراف في إطار الرصد:

(أ) اتجاهات التغير في استخدام الأراضي وحياسة الأراضي في الأقاليم التقليدية للمجتمعات الأصلية والمحلية (المقرر 43/10)؛

(ب) الاتجاهات القائمة في ممارسة المهن التقليدية (المقرر 34/10)؛

(ج) الاتجاهات التي تُحترم فيها المعارف والابتكارات والممارسات والتكنولوجيات التقليدية والمحلية من خلال اندماجها الكامل، والضمانات والمشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في التنفيذ الوطني للإطار العالمي للتنوع البيولوجي (من المقرر 28/13).

19-2 اقتراحات بشأن صياغة النص

1- تعزيز النهج المشتركة بين القطاعات لضمان المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والنساء والفتيات وكذلك الشباب، في صنع القرارات المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، بما يكفل المشاركة المنصفة والحقوق في الموارد ذات الصلة بحلول عام 2030.

2- بحلول عام 2030، تعزيز المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والنساء والفتيات وكذلك الشباب، في صنع القرارات المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، بما يكفل المشاركة المنصفة والحقوق في الموارد ذات الصلة بحلول عام 2030.

3- القيام، عند الاقتضاء ووفقاً للتشريعات الوطنية، بتعزيز المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والنساء والفتيات وكذلك الشباب، في صنع القرارات المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، بما يكفل المشاركة المنصفة والحقوق في الموارد ذات الصلة بحلول عام 2030.

4- تعزيز المشاركة الكاملة والفعالة لأصحاب الحقوق، بما في ذلك للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والنساء والفتيات وكذلك الشباب، في صنع القرارات المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، بما يكفل المشاركة الشاملة والمنصفة، وتقاسم المنافع والحقوق في الموارد ذات الصلة بحلول عام 2030.

5- تعزيز المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والنساء والفتيات وكذلك الشباب، في صنع القرارات المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، بما يكفل المشاركة المنصفة والحقوق في الموارد ذات الصلة حقوق الحصول على المعلومات البيئية، ومشاركة الجمهور والوصول إلى العدالة في المسائل البيئية، وفقاً للتشريعات الوطنية بحلول عام 2030.

6- بحلول عام 2030، تعزيز كفاءة المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والنساء والفتيات وكذلك الشباب، في صنع القرارات المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، بما يكفل المشاركة المنصفة والحقوق في الموارد ذات الصلة بحلول عام 2030.

7- بحلول عام 2030، تعزيز المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والنساء والفتيات، وكذلك الشباب والفئات الهشة الأخرى مشاركة كاملة وفعالة في صنع القرارات المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، بما يكفل المشاركة المنصفة والحقوق في الموارد ذات الصلة بحلول عام 2030.

8- تعزيز المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والنساء والفتيات والأنواع غير المعيارية الأخرى وكذلك الشباب، في إقرار السياسات وصنع القرارات المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، بما يكفل المشاركة المنصفة والحقوق للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في أراضيها، وأقاليمها ومواردها الموارد ذات الصلة بحلول عام 2030.

9- بحلول عام 2030، تعزيز المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والجنسين والنساء والفتيات وكذلك الشباب والإنصاف بين الأجيال، في عمليات صنع القرارات المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، بما يكفل المشاركة المنصفة والحقوق في الموارد ذات الصلة بحلول عام 2030.

10- تعزيز المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والنساء والفتيات وكذلك الشباب، في صنع القرارات المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، بما يكفل المشاركة المنصفة والحقوق في التمتع بالحقوق فيما يتعلق بالموارد ذات الصلة بحلول عام 2030.

11- تعزيز المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والنساء والفتيات وكذلك الشباب، في صنع القرارات على جميع المستويات من المحلية إلى العالمية، فيما يتعلق المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، بما يكفل المشاركة المنصفة والحقوق في الموارد ذات الصلة بحلول عام 2030.

12- مواصلة تعزيز المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والنساء والفتيات وكذلك الشباب، في صنع القرارات المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، بما يكفل المشاركة المنصفة والحقوق في الموارد ذات الصلة بحلول عام 2030 وفقاً للظروف الوطنية.

13- تعزيز توطيد المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والنساء والفتيات وكذلك الشباب، في صنع القرارات المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، بما يكفل المشاركة المنصفة والحقوق في الموارد ذات الصلة بحلول عام 2030.

14- تعزيز الحوكمة المنصفة للتنوع البيولوجي وحفظه واستخدامه المستدام واستعادته، بما في ذلك من خلال المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والنساء والفتيات وكذلك الشباب، في صنع القرارات على جميع المستويات، لاسيما من جانب الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والنساء والشباب، وتأمين الحقوق في أراضيهم ومواردهم بحلول عام 2030 المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، بما يكفل المشاركة المنصفة والحقوق في الموارد ذات الصلة بحلول عام 2030.

الهدف الجديد المقترح

15- بحلول عام 2030، توضع أطر تشريعية وسياساتية لضمان حق الإنسان في التمتع ببيئة آمنة، ونظيفة، وصحية ومستدامة وسلامة المدافعين عن حقوق الإنسان في المسائل البيئية.

16- تعزيز المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والنساء والفتيات وكذلك الشباب، في صنع القرارات المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام وفي تأمين حقوقهم في الأراضي والموارد بحلول عام 2030، وضمان مشاركة المجتمع بأسره من خلال منصات شاملة للجميع وتمثيلية ومتعددة أصحاب المصلحة ومتعددة القطاعات على جميع المستويات، بما يكفل المشاركة المنصفة والحقوق في الموارد ذات الصلة بحلول عام 2030.

17- تعزيز المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والنساء والفتيات وكذلك الشباب، وفيما يتعلق بالشعوب الأصلية وموافقتهم الحرة والمسبقة والمستنيرة في صنع القرارات المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، بما يكفل المشاركة المنصفة والحقوق في الموارد ذات الصلة بحلول عام 2030.

17 مكرر- تعزيز وتأمين المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والنساء والفتيات وكذلك الشباب، في صنع القرارات المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، بما يكفل المشاركة المنصفة والحقوق الحياة في الموارد ذات الصلة بحلول عام 2030.

20- تعزيز الرؤية المتنوعة لنوعية الحياة الجيدة وإطلاق قيم المسؤولية، حتى تُطبق معايير اجتماعية جديدة للاستدامة بحلول عام 2030.

ملاحظة: نُظر في هذا الهدف بالاقتران مع الهدف 17 أعلاه.

الأهداف الجديدة المقترحة:

1- تعزيز أوجه التآزر بين الاتفاقيات المختلفة المتعلقة بالتنوع البيولوجي والاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى ذات الصلة للمساهمة في لتنفيذ ورصد واستعراض الإطار بصورة فعالة.

2- ضمان ما يلي، ورصده والإبلاغ عنه: (1) المساواة في الحصول على الموارد البيولوجية؛ (2) التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن الموارد ذات الصلة؛ (3) مشاركة وقيادة النساء والفتيات على قدم المساواة في جميع مستويات عمليات صنع القرارات والحوكمة دعماً لأهداف الاتفاقية.

هـ- آليات دعم التنفيذ

هـ-1 ملخص الرئيسيين المشاركين بشأن المناقشة حول القسم هـ

1- لاحظ البعض أن هذا القسم يكتسي بأهمية كبيرة بوجه عام، ولكنهم شعروا أنه من السابق لأوانه مناقشته بالنظر إلى العمليات الجارية. ولذلك، اعتُبر هذا النص نصاً يُدرج لاحقاً. وجرى أيضاً تحديد الحاجة إلى مناقشة التداخل المحتمل مع الأقسام الأخرى.

2- وقيل إن هذا القسم ضروري. وتم تحديد الحاجة إلى التمييز بشكل أفضل بين أدوات تعزيز التنفيذ ووسائل التنفيذ.

3- وفيما يتعلق بالفقرة الفرعية المتعلقة بالموارد، تم التأكيد على أنه يتعين تيسير سبل الحصول المباشر لأوصياء التنوع البيولوجي، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، على الموارد المالية المتاحة لتنفيذ الإطار، وأنه ينبغي إدراج ضمانات حقوق الإنسان في جميع آليات التمويل، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية الطوعية لاتفاقية التنوع البيولوجي بشأن الضمانات في آليات تمويل التنوع البيولوجي، المعتمدة بموجب المقرر 3/12.

4- واقترحت إضافة العناصر التالية:

(أ) آلية مالية معززة توفر الموارد وفقاً للمادة 20 من الاتفاقية، مع مراعاة دور الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛

(ب) آلية تشغيلية للتعاون العلمي وآلية تكنولوجية تستند إلى المادة 18 من الاتفاقية على المستوى العالمي تربط الشبكات الإقليمية؛

(ج) آلية تشغيلية لبناء القدرات؛

(د) إطار فعال بشأن الاتصالات؛

(هـ) آلية غرفة تبادل المعلومات في اتفاقية التنوع البيولوجي؛

(و) البحث العلمي؛

(ز) تقاسم أفضل الممارسات.

هاء-2 اقتراحات بشأن صياغة النص

1- يتطلب التنفيذ الفعال للإطار وضع آليات لدعم التنفيذ تتناسب مع الطموح المحدد في غايات وأهداف الإطار ومع التغييرات التحويلية اللازمة لبلوغها. ويتضمن ذلك ما يلي:

(أ) يجب أن تكون كمية الموارد المتاحة لتنفيذ الإطار كافية. ويتطلب ذلك زيادة في الموارد من جميع المصادر، وفقاً للمادة 20 من الاتفاقية؛

(ب) بناء القدرات، لاسيما بناء القدرات المحددة وطنياً و/أو القطرية، وفقاً للأولويات والقدرات الوطنية، ومن خلال اتباع أسلوب قطري³؛

(ب) البديلة 1- بناء القدرات، لاسيما بناء القدرات المحددة وطنياً و/أو القطرية، من خلال التعاون فيما بين البلدان، بما في ذلك تبادل الخبرات وأفضل الممارسات؛

(ج) توليد وتقاسم البيانات والمعلومات العلمية والمعارف الهامة لتنفيذ الإطار ورصده واستعراضه بفعالية، بما في ذلك البحث عن أدوات جديدة وإضافية لوقف وعكس فقدان التنوع البيولوجي؛

(د) التعاون التقني والعلمي، نقل التكنولوجيا والابتكار فيما يتعلق بتنفيذ الإطار بشروط متفق عليها بصورة متبادلة، وهو ما يسهم في تنفيذ الإطار؛

(د) البديلة- التعاون التقني والعلمي، ونقل التكنولوجيا والابتكار فيما يتعلق بتنفيذ الإطار، مع مراعاة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

(هـ) اتخاذ إجراءات لمكافحة الجرائم البيئية التي تؤثر على التنوع البيولوجي؛

(و) أن تكون التدفقات المالية متسقة مع الأهداف الثلاثة للاتفاقية؛

(ز) تُنشأ بموجب ذلك آلية للتعاون العلمي ونقل التكنولوجيا والابتكار يُطلق عليها آلية التكنولوجيا لتعزيز تطوير التكنولوجيا ونقلها إلى البلدان النامية، ولتقديم توصيات سياساتية بشأن التكنولوجيات المستحدثة بما في ذلك التكنولوجيا الأحيائية بغية دعم جهود البلدان النامية لتعزيز حفظ التنوع البيولوجي والتكنولوجيات المستدامة. وستخضع هذه الآلية لسلطة مؤتمر الأطراف وتوجيهاته؛

(ح) تُنشأ بموجب ذلك آلية لبناء القدرات للمساهمة في تعزيز العمل بشأن معالجة فقدان التنوع البيولوجي ودعم التنمية المستدامة. وستعزز الآلية قدرات البلدان النامية على المستويات الفردية والمؤسسية والتنظيمية، بما في ذلك بناء القدرات

³ سيكون الإطار الاستراتيجي الطويل الأجل لبناء القدرات بعد عام 2020 إحدى الآليات الرئيسية لتقديم هذا الدعم (المقرر 24/14).

المتعلقة بصياغة السياسات وتعميم التنوع البيولوجي في قطاعات الإنتاج، وتنفيذ مبادرات حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام وإنشاء نظم وتدابير وطنية للشفافية والإبلاغ؛

(ط) تُشأ بموجب ذلك آلية اتصالات لتعزيز التنقيف والتدريب والتوعية العامة في مجال التنوع البيولوجي، والمشاركة العامة ووصول الجمهور إلى المعلومات، مع التسليم بأهمية هذه الخطوات فيما يتعلق بتعزيز الإجراءات الرامية إلى تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي؛

(ي) التعاون الدولي والإقليمي والثنائي وعبر الحدود من أجل تنفيذ الإطار؛

واو - الظروف التمكينية

واو-1 ملخص الرئيسين المشاركين

1- لاحظ البعض أن هذا القسم يكتسي بأهمية كبيرة بوجه عام، ولكنهم شعروا أنه من السابق لأوانه مناقشته بالنظر إلى العمليات الجارية. ولذلك، اعتُبر هذا النص نصاً يُدرج لاحقاً. وتم أيضاً تحديد الحاجة إلى مناقشة التداخل المحتمل مع الأقسام الأخرى.

2- وورد أن الإشارة إلى "أهداف مجتمعية أخرى" في فاتحة الفقرة 14 غير واضحة وربما ينبغي حذفها.

3- واقتُرح نقل الفقرة الفرعية (ح) من الفقرة 14 إلى أعلى القائمة نظراً لأهميتها.

4- واقتُرح أنه سيتعين تناول القضايا التالية في هذا القسم:

(أ) فيما يتعلق بمشاركة أصحاب المصلحة، ينبغي إضافة مصطلح "أصحاب الحقوق" ليعكس الشمولية في العمليات والتدخلات؛

(ب) من الضروري ضمان أن يشارك ليس أصحاب المصلحة المعنيين فحسب، ولكن أيضاً جميع القطاعات الرئيسية، الحاسمة لمعالجة فقدان التنوع البيولوجي، في تنفيذ الإطار؛

(ج) يلزم دمج قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والنهج المراعية للاعتبارات الجنسانية بشكل رسمي وتنظيمي من أجل تنفيذ الإطار مع مراعاة ضرورة وضع مؤشرات داعمة تربط هذه القضايا بجميع الأهداف ذات الصلة؛

(د) ينبغي أن يوفر الإطار إرشادات ملموسة، والتزامات وآليات لضمان تعزيز أوجه التآزر مع اتفاقيات ريو الأخرى وخطة عام 2030 بشكل كبير؛

(هـ) لا يتعلق عكس فقدان التنوع البيولوجي بالأنشطة (فحسب)، ولكن أيضاً بالسياسات والبرامج والإجراءات الأخرى؛

(و) ينبغي أن ينصب التركيز على وضع برامج للتنقيف والتوعية والاتصال بمشاركة الأطراف المعنية في تطوير محتوى البرامج لكي تعكس آراء كل طرف معني بهدف الحصول على التزامها بالعملية؛

(ز) إنشاء آلية لتعبئة وتوفير تدفقات مالية تتسم بالفعالية والكفاءة لدعم الإجراءات؛

(ح) يجب أن يراعي الإطار أيضاً المعارف التقليدية، ونتائج العلوم كأساس للابتكار ونقل التكنولوجيا.

واو-2 اقتراحات بشأن صياغة النص

1- من شأن النظر بشكل مناسب في مجموعة من الظروف التمكينية أن ييسر تنفيذ الإطار. وبالإضافة إلى ذلك، ستسهم الإجراءات الفعالة المتعلقة بهذه الظروف التمكينية في تحقيق الأهداف المجتمعية الأخرى. وتتضمن هذه الظروف التمكينية ما يلي:

2- خيارات بديلة:

- من شأن النظر بشكل مناسب في مجموعة من يتعين تهيئة الظروف التمكينية أن ييسر من أجل تنفيذ الإطار. وبالإضافة إلى ذلك، ستسهم الإجراءات الفعالة المتعلقة بهذه الظروف التمكينية في تحقيق الأهداف المجتمعية الأخرى. وتتضمن هذه الظروف التمكينية، على سبيل الذكر لا الحصر، ما يلي:

- من شأن النظر بشكل مناسب في مجموعة من الظروف التمكينية أن ييسر تنفيذ الإطار. وبالإضافة إلى ذلك، ستسهم الإجراءات الفعالة المتعلقة بهذه الظروف التمكينية في تحقيق الأهداف المجتمعية الأخرى. وتتضمن هذه الظروف التمكينية ما يلي، من بين شروط تمكينية أخرى:

(أ) مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والاعتراف بحقوقهم في تنفيذ الإطار؛

3- خيارات بديلة:

- مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والاعتراف بحقوقهم في تنفيذ الإطار

- المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والاعتراف بحقوقهم في تنفيذ الإطار على جميع المستويات؛

- مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والاعتراف بحقوقهم في تنفيذ الإطار وعمليات صنع القرار

(ب) مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم النساء والشباب والمجتمع المدني والسلطات المحلية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمؤسسات العلمية؛

4- خيارات بديلة:

- مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم النساء والشباب والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمؤسسات العلمية

- مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم النساء والشباب والمجتمع المدني والسلطات المحلية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمؤسسات العلمية مع الاعتراف بالنهج الإقليمية

- مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم النساء والشباب والمجتمع المدني والسلطات المحلية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمؤسسات العلمية من خلال تعزيز مشاركة المجتمع بأسره من خلال إنشاء منصات شاملة وتمثيلية متعددة أصحاب المصلحة ومتعددة القطاعات

(ج) المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة والنهج المراعية للاعتبارات الجنسانية؛

5- خيارات بديلة:

- بعد احترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان للجميع، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة والشباب، والنهج المراعية للاعتبارات الجنسانية والاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والإنصاف بين الأجيال، بما في ذلك مشاركتهم الكاملة والفعالة أمراً أساسياً في تنفيذ هذا الإطار

(د) الاعتراف بالإنصاف بين الأجيال؛

(هـ) أوجه التآزر مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والعمليات الأخرى ذات الصلة؛

-6 خيارات بديلة:

- أوجه التآزر مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والعمليات الأخرى ذات الصلة والعمليات والأدوات الدولية الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك بشأن حقوق الإنسان
- أوجه التآزر مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والعمليات الأخرى ذات الصلة لا سيما من خلال ما يلي: (1) تحسين أوجه التآزر في حشد الموارد؛ (2) إضفاء الطابع الرسمي على آليات التعاون بين اتفاقيات ريو الثلاث والاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتعزيز هذه الآليات.
- أوجه التآزر مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والعمليات الأخرى ذات الصلة، على المستوى العالمي والإقليمي والوطني.

(و) شراكات لتعزيز الأنشطة على المستويات المحلي، والوطني، والإقليمي والعالمي؛

-7 خيار بديل:

- شراكات لتعزيز الأنشطة على المستويات المحلي، والوطني، والإقليمي والعالمي مع الاعتراف بتعزيز الاقتصادات الأحيائية المحلية

(ز) إقامة حوكمة شاملة وتكاملية كافية لضمان اتساق السياسات وفعاليتها من أجل تنفيذ الإطار؛

-8 خيارات بديلة:

- إقامة حوكمة شاملة وتكاملية كافية لضمان اتساق السياسات وفعاليتها من أجل تنفيذ الإطار
- إقامة حوكمة شاملة وتكاملية كافية لضمان تضمين اتساق السياسات وفعاليتها من أجل تنفيذ الإطار
- إقامة حوكمة شاملة وتكاملية وتمثيلية كافية لضمان اتساق السياسات وفعاليتها من أجل تنفيذ الإطار
- إقامة حوكمة شاملة، ومنصفة وتكاملية كافية لضمان اتساق السياسات وفعاليتها من أجل تنفيذ الإطار، مع الاعتراف الواجب بأطر الحوكمة العرفية والأصلية القائمة

(ح) الإرادة السياسية الكافية والاعتراف على أعلى مستويات الحكومة بالحاجة الملحة إلى وقف فقدان التنوع

البيولوجي.

-9 خيار بديل:

- الإرادة السياسية الكافية والاعتراف على أعلى مستويات الحكومة بالحاجة الملحة إلى وقف فقدان التنوع البيولوجي

-10 مقترحات بإدراج فقرات فرعية جديدة:

- المشاركة النشطة للحكومات دون الوطنية، والمدن والسلطات المحلية والاعتراف بكفاءاتها على المستوى دون الوطني من أجل تنفيذ الإطار

- الاعتراف بقيمة الحوار بين المعارف العلمية والتقليدية الناشئة عن ممارساتها التقليدية في عمليات البحث للسماح للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بأن تكون جهات البحث الرئيسية في أراضيها

○ نقل المعارف والتقاليد واللغات وقيم التنوع البيولوجي فيما بين الأجيال، لاسيما من خلال الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية

- 11- سيساعد تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والتقدم المحرز نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة، من قبيل الأهداف المتعلقة بالتعليم الجيد والمساواة بين الجنسين والحد من انعدام المساواة والسلام والعدالة بالإضافة إلى الإنتاج والاستهلاك، على تهيئة ظروف تمكينية من أجل تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020.
- 12- خيار بديل:

- سيساعد تنفيذ التقدم المحرز في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والتقدم المحرز نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة، من قبيل الأهداف المتعلقة بالتعليم الجيد والمساواة بين الجنسين والحد من انعدام المساواة والسلام والعدالة بالإضافة إلى الإنتاج والاستهلاك، على تهيئة ظروف تمكينية من أجل تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020.

زاي - المسؤولية والشفافية

زاي-1 ملخص الرئيسين المشاركين

- 1- لاحظ البعض أن هذا القسم يكتسي بأهمية كبيرة بوجه عام، ولكنهم شعروا أنه من السابق لأوانه مناقشته بالنظر إلى العمليات الجارية. ولذلك، اعتُبر هذا النص نصاً يُدرج لاحقاً. وجرى أيضاً تحديد الحاجة إلى مناقشة التداخل المحتمل مع الأقسام الأخرى.
 - 2- وأفادت بعض الأطراف أنها ليست في وضع يمكنها من تقديم مقترحات، بينما قدمت أطراف أخرى مقترحات.
 - 3- وأشار إلى أنه جرت مناقشة مثمرة ومجموعة في حلقة العمل التشاورية بشأن آليات الاستعراض في الأسبوع الذي سبق الاجتماع الثاني للفريق العامل المفتوح العضوية.
 - 4- وذكر أن هذا القسم يحتاج إلى تطورات جديدة تُناقش في الاجتماع الثالث للهيئة الفرعية للتنفيذ، بما في ذلك فكرة الالتزامات الطوعية المماثلة للمساهمات المحددة وطنياً.
 - 5- واقترح أيضاً فصل هذا القسم إلى جزأين: التنفيذ والرصد والشفافان، والإبلاغ والاستعراض.
 - 6- واقترح كذلك أنه يتعين التمييز بين سبل مشاركة الأطراف وغير الأطراف في إطار المسؤولية والشفافية.
 - 7- واقترح إدراج العناصر التالية:
- استمرار الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي باعتبارها الوسيلة الرئيسية لتنفيذ الاتفاقية على المستوى الوطني؛
 - التقارير الوطنية المنتظمة باعتبارها الآلية الرئيسية التي تبلغ الأطراف من خلالها عن التقدم الذي تحرزه مقابل التزاماتها وتعكس مساهماتها في الأهداف الجديدة لما بعد عام 2020؛
 - المؤشرات العالمية الرئيسية، من خلال الاستفادة حيثما أمكن من البيانات الحالية التي جُمعت لأغراض الإدارة على المستوى الوطني، أو المعلومات التي يمكن جمعها بكفاءة على نطاق عالمي؛
 - عمليات الرصد والاستعراض الملائمة للغرض من اتفاقيتنا. وقد تعتمد هذه العمليات على تجربة العمليات الأخرى، ولكن عندما تُكيف النماذج الأخرى، ينبغي أن تكفل توافقاً جيداً مع العناصر الأخرى لإطار ما بعد عام 2020؛

- زيادة التوافق بين عمليات التخطيط الوطنية والإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020؛
- زيادة شفافية الالتزامات الوطنية والمساءلة بشأنها وقابليتها للمقارنة؛
- عدد صغير من المؤشرات الرئيسية القابلة للمقارنة والتي يمكن استخدامها على المستويين الوطني والعالمي؛
- عملية استعراض منتظمة أو "تقييم عالمي" لتتبع التقدم المحرز نحو الغايات والأهداف العالمية؛
- شكل من أشكال عملية استعراض النظراء الطوعية لمساعدة الأطراف على تعزيز تنفيذها؛
- المشاركة الكاملة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والنساء والشباب؛
- الالتزامات الوطنية ودون الوطنية الرامية إلى تحقيق الأهداف العالمية؛
- الإرشادات القائمة على المبادئ بشأن الطموح؛
- الالتزامات الإجرائية لضمان أن تكون التعهدات كافية ويجري متابعتها؛
- التقييم العالمي للتنوع البيولوجي لتقييم التقدم الجماعي؛
- عمليات دورية ومتكررة لتنسيق توسيع نطاق الطموح والالتزامات.

زاي-2 اقتراحات بشأن صياغة النص

- 1- يتضمن الإطار تدابير لرصد تنفيذه على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية واستعراضه والإبلاغ عنه. وتعد هذه التدابير عناصر ضرورية للإطار وتتضمن ما يلي:
 - 2- خيارات بديلة:
- يتضمن الإطار تدابير لرصد تنفيذه ~~على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية~~ واستعراضه والإبلاغ عنه. وتعد هذه التدابير عناصر ضرورية للإطار وتتضمن ما يلي:
- يتضمن الإطار تدابير لرصد تنفيذه على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية واستعراضه وتقييمه. وتعد هذه التدابير عناصر ضرورية للإطار وتتضمن ما يلي:
- يتضمن يعتمد الإطار تدابير قائمة ووضع تدابير جديدة لرصد تنفيذه على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية واستعراضه والإبلاغ عنه. وبالإضافة إلى التقارير العادية، سٌجرى استعراضات وتقييمات دورية لتقييم التقدم المحرز والفجوات في تنفيذ الإطار. وينبغي أن تستند تدابير الرصد والاستعراض والإبلاغ إلى الآليات القائمة.
- (أ) إبراز الإطار في عمليات التخطيط ذات الصلة، بما في ذلك الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي؛
- 3- خيارات بديلة:

إبراز الإطار في ~~عمليات التخطيط ذات الصلة، بما في ذلك الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي.~~

إبراز الإطار في عمليات التخطيط ذات الصلة، بما في ذلك الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي (الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي، وكذلك المساهمات المحددة وطنياً، بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ وخطط العمل الوطنية، بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر)؛

وضع واستعراض الأهداف والمؤشرات الوطنية المتوافقة مع هذا الإطار في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي

(ب) الإبلاغ الدوري، بما في ذلك من خلال استخدام المؤشرات المحددة، من قبل الحكومات والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والعمليات الدولية الأخرى ذات الصلة، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ الإطار، والنجاحات التي تحققت، والتحديات التي ووجهت؛

-4- خيارات بديلة:

الإبلاغ الدوري، بما في ذلك من خلال استخدام المؤشرات المحددة، من قبل الأطراف الحكومات والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والعمليات الدولية الأخرى ذات الصلة، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ الإطار، والنجاحات التي تحققت، والتحديات التي ووجهت

الإبلاغ الدوري، بما في ذلك من خلال استخدام المؤشرات المحددة، من قبل الحكومات والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والعمليات الدولية الأخرى ذات الصلة، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ الإطار، والنجاحات التي تحققت، والتحديات التي ووجهت من خلال وسائل الإعلام المناسبة ثقافيا والتي يمكن الوصول إليها؛

مقترح بتقسيم هذه النقطة (ب) إلى ثلاثة أقسام فرعية، على النحو التالي:

(ب): "الإبلاغ الدوري، بما في ذلك من خلال استخدام المؤشرات المحددة، من قبل الأطراف عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ الإطار، والنجاحات التي تحققت، والتحديات التي ووجهت؛

(ب) مكرر: "الإبلاغ الدوري، بما في ذلك من خلال استخدام المؤشرات المحددة، من قبل أصحاب المصلحة من غير الأطراف، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ الإطار، والنجاحات التي تحققت، والتحديات التي ووجهت"

(ب) مكرر ثانيا: نص يُدرج لاحقا بشأن مواصلة تعزيز الاتساق وأوجه التآزر في نظم الإبلاغ بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

(ج) استعراضات وتقييمات دورية، بما في ذلك من خلال استخدام إطار الرصد، للتقدم المحرز في التنفيذ والنجاحات والتحديات التي ووجهت؛

-5- خيارات بديلة

استعراضات وتقييمات دورية تجريها الهيئة الفرعية للتنفيذ، بما في ذلك من خلال استخدام إطار الرصد، للتقدم المحرز في التنفيذ والنجاحات والتحديات التي ووجهت؛

استعراضات وتقييمات دورية، بما في ذلك من خلال استخدام إطار الرصد، للتقدم المحرز في التنفيذ والنجاحات والتحديات التي ووجهت، وتقاسم البيانات، لاسيما فيما يتعلق بالموارد الجينية؛

استعراضات وتقييمات دورية، بما في ذلك من خلال استخدام إطار الرصد، للتقدم المحرز في التنفيذ والنجاحات والتحديات التي ووجهت، وتشجيع الأطراف على المشاركة بفعالية في الاستعراض الطوعي، ويتعين إجراء هذه الاستعراضات والتقييمات بطريقة تيسيرية وغير تدخلية وغير عدائية وغير عقابية، تحترم السيادة الوطنية وتتجنب وضع عبء غير مبرر على الأطراف؛

-6- الفقرة الفرعية الجديدة:

(ج) مكرر (جديد): وضع مبادئ توجيهية وأدوات موحدة لتحقيق الاتساق في الإبلاغ عن التقدم المحرز والفجوات في تنفيذ الإطار.

(د) وضع آليات إضافية بشأن المسؤولية والشفافية.

7- خيارات بديلة:

وضع آليات طوعية إضافية بشأن المسؤولية والشفافية.

وضع آليات إضافية بشأن المسؤولية، وتقاسم المعلومات، والتدقيق والشفافية.

وضع آليات إضافية بشأن المسؤولية والشفافية، بما في ذلك وضع آلية تصعيد.

فقرة جديدة:

يتعين على الأطراف إقامة تعاون وثيق على المستوى الوطني بين جهة التنسيق في اتفاقية التنوع البيولوجي وجهات التنسيق في الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة حتى تتمكن الحكومات من وضع نهج متسقة ومتآزرة عبر الاتفاقيات وزيادة فعالية الجهود الوطنية، على سبيل المثال من خلال إنشاء أفرقة عاملة وطنية معنية بالتنوع البيولوجي لتنسيق عمل جهات التنسيق في الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة وأصحاب المصلحة الآخرين من خلال عدة أمور من بينها التدابير ذات الصلة في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، والإدارة المنسقة للمعارف والإبلاغ الوطني من خلال الاستفادة من أداة الإبلاغ عن البيانات DaRT التي أعدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وكذلك من خلال اتخاذ مواقف وطنية متماسكة واعتمادها فيما يتعلق بكل اتفاق من الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف.

حاء - الترويج والتوعية والاستيعاب

حاء-1 ملخص الرئيسين المشاركين

- 1- وردت عدة تعليقات بشأن هذا القسم. ولوحظ أن هذا القسم يحتاج إلى المزيد من العمل واعتُبر نصاً يُدرج لاحقاً.
- 2- ولوحظ وجود روابط بين المحتوى في هذا القسم وفي أجزاء أخرى من الإطار وسُئل عما إذا كان من الضروري وجوده كقسم منفصل. وبصفة خاصة، اقترح أنه يمكن دمج هذا القسم في القسم هاء في آلية الاتصال المقترحة. ومن جهة أخرى، اقترح آخرون أنه ينبغي تعزيز هذا القسم بشكل كبير. واقترح أيضاً توضيح دور الأمانة وتعزيزه.
- 3- وأشار إلى ضرورة تقييم فعالية قنوات ورسائل الاتصال المختلفة، وكذلك الحاجة إلى معالجة حواجز الاتصال والحاجة إلى وضع مؤشرات تمكن من قياس أثر مبادرات التوعية، بما في ذلك التغيرات في إدراك الشعوب لقيمة التنوع البيولوجي، والكيفية التي يمكنهم بها الاهتمام بتنفيذ الإطار والمشاركة فيه والالتزام به.
- 4- واقترح أن يستفيد هذا القسم من إنشاء منتدى سياسي رفيع المستوى يمكن أن يساعد على نشر الرسائل السياسية التي تعدّها آلية الاتصال المقترحة. وبالإضافة إلى ذلك، أُثيرت إمكانية جمع العلماء من خلال عملية المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وكذلك تعزيز أوجه التآزر مع الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

باء - اقتراحات نصية ملموسة

5- سيتعين على جميع الجهات الفاعلة تقديم المساعدة من أجل إنكاء الوعي بالإطار وبضرورة مشاركة المجتمع بأسره في تنفيذه. ويتضمن ذلك الحاجة إلى الاضطلاع بأنشطة على المستويات المحلي والوطني والإقليمي والعالمي والحاجة إلى تنفيذ الإطار بطريقة تدعم العمليات والاستراتيجيات الدولية الأخرى ذات الصلة.

خيارات بديلة:

سيتعين على جميع الجهات الفاعلة تقديم المساعدة من أجل إنكاء الوعي بالإطار وبضرورة مشاركة المجتمع بأسره في المساهمة في تنفيذه من جانب الأطراف. ويتضمن ذلك الحاجة إلى الاضطلاع بأنشطة على المستويات المحلي والوطني والإقليمي والعالمي والحاجة إلى تنفيذ الإطار بطريقة تتسق مع العمليات والاستراتيجيات والاتفاقات الدولية الأخرى ذات الصلة وتدعمها.

سيتعين على جميع الجهات الفاعلة تقديم المساعدة من أجل إلهام وإنكاء الوعي بالإطار وبضرورة مشاركة المجتمع بأسره في تنفيذه. ويتضمن ذلك الحاجة إلى الاضطلاع بأنشطة على المستويات المحلي والوطني والإقليمي والعالمي والحاجة إلى تنفيذ الإطار بطريقة تدعم العمليات والاستراتيجيات الدولية الأخرى ذات الصلة.

سيتعين على جميع الجهات الفاعلة، لاسيما الحكومات الوطنية ودون الوطنية، تقديم المساعدة من أجل إنكاء الوعي بالإطار وبضرورة مشاركة المجتمع بأسره في تنفيذه. ويتضمن ذلك الحاجة إلى الاضطلاع بأنشطة على المستويات المحلي والوطني والإقليمي والعالمي والحاجة إلى تنفيذ الإطار بطريقة تدعم العمليات والاستراتيجيات الدولية الأخرى ذات الصلة. وينبغي لهذه الأنشطة أن تمكّن الأطراف مما يلي:

- (أ) زيادة فهم القيم المختلفة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والوعي بها وتقديرها؛
- (ب) زيادة وعي جميع أصحاب الحقوق والأطراف المعنية بوجود الأهداف المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وكذلك عملية ما بعد عام 2020 في الاتفاقية؛
- (ج) زيادة الوعي لدى المواطنين بأهداف ما بعد عام 2020؛
- (د) تعزيز أو تطوير منصات لتقاسم المعلومات بشأن النجاحات، والدروس المستفادة والخبرات في العمل من أجل التنوع البيولوجي؛
- (هـ) تعزيز التثقيف بالتنوع البيولوجي في المناهج المدرسية، بما في ذلك الوعي باتفاقيات ريو ودورها في صياغة التشريعات الوطنية.